

## اللغة العربية والتنمية الشاملة في المغرب العربي بين المبدأ والتطبيق: تونس نموذجاً

د. عبد اللطيف عبيد (\*)

يطرح البحث قضية أساسية شغلت النخب الثقافية والسياسية في أقطار المغرب العربي عامة وتونس خاصة منذ أواسط القرن التاسع عشر، وهي قضية اللغة التي ينبغي استخدامها في بناء الدولة الحديثة وتحقيق التنمية عبر تعميم التعليم وتحديث الإدارة ونشر الثقافة.

وينطلق البحث من مسلمة أساسية مفادها أنه لا غنى عن اللغة القومية في تحقيق التنمية المنشودة، وأن تعطيل دورها يؤدي حتماً إلى تعطيل التنمية وإلى حدوث "فجوة تنموية" لا تستطيع اللغة الأجنبية سدّها، وذلك لأن "اللغة هي أبرز سمات المجتمع الإنساني، وما من حضارة إنسانية إلا وصاحبته نهضة لغوية (...). واللغة هي الأداة التي تصنع من المجتمع واقعاً، والوسيلة التي تحدد صلة الإنسان بهذا الواقع (...). ووعاء المعرفة عامة. واللغة الأم هي الوعاء الرئيسي لإبداع وإنتاج المعرفة" حسب تعبير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 الذي يضيف، بخصوص اللغة العربية بالذات، أن أخطاراً تتهدّدها و"تندر بتبديد الفرص التاريخية المتاحة للعرب لإقامة مجتمع المعرفة عبر النهوض باللغة العربية".

أما التنمية التي نعنيها في هذه الورقة - وقد سميها التنمية الشاملة- فهي التغيّر الإيجابي في حياة المواطنين بصورة عامة لا من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فحسب ولكن أيضاً من الجوانب التربوية والثقافية وما يتصل بها من بناء الشخصية الفردية والمجتمعية المتحررة من قيود التخلف والتبعية للمستعمر القديم.

---

(\*) المعهد العالي للغات- جامعة 7 نوفمبر- تونس.

نض ملامح المسألة اللغوية في

المغرب العربي عامة وتونس خاصة منذ أواسط القرن التاسع عشر وللدور التنموي الذي أناطه هذا الطرف أو ذلك باللغة العربية أو اللغة الأجنبية، وفي القسم الثاني نسعى إلى إبراز انعكاسات الاختبارات اللغوية المتبناة على بناء الشخصية الوطنية والقومية أولاً ثم على التنمية الاقتصادية ثانياً، بالاعتماد على أمثلة من علاقة القوى المنتجة بالمعرفة الحديثة والتقنيات العصرية التي تستأثر بها غالباً اللغة الأجنبية.

### رسمية اللغة العربية بين المبدأ والتطبيق:

اللغة العربية هي اللغة الرسمية لكل أقطار المغرب العربي طبقاً لما تنص عليه دساتيرها ومواثيقها وقوانينها. من ذلك أن الدستور التونسي قد نص في فصله الأول على أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها".

وأكد القانون الجزائري رقم 91-05 المؤرخ في 16 يناير 1991 والمتضمن استعمال اللغة العربية، وذلك في المادة الثانية من الفصل الأول منه، أن "اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، وثابت من ثوابت الأمة، يجسد العمل بها مظهراً من مظاهر السيادة، واستعمالها من النظام العام".

وتضمن الميثاق الوطني التونسي الذي أقره في 7 نوفمبر 1988 ممثلو الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية والمهنية والتزموا " بالعمل على هديه التقيد بأخلاقه وضوابطه وبال دعوة إلى مبادئه ومقاصده " واعتبروه عقداً مشتركاً بينهم كفيلاً بأن يجمع التونسيين على كلمة سواء" - أن هوية شعبنا عربية إسلامية (...). لذلك تمسكت تونس بعروبتها وإسلامها باعتبارها جزءاً من الوطن العربي ومن الأمة الإسلامية (...). وإن المجموعة الوطنية مدعوة لدعم اللغة العربية حتى تكون لغة التعامل والإدارة والتعليم...".

على أن هذه المبادئ العظيمة السليمة علمياً وحضارياً وسياسياً ما زالت، في معظمها، شعارات غير مطبقة التطبيق الكامل.

وتتشابه الأقطار المغاربية الأربعة-تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا -تشابهاً

كبيراً في اختياراتها الثقافية ووضعيتها اللغوية وحال العربية فيها، وذلك بسبب اشتراكها في المسار التاريخي وخضوعها للاستعمار الفرنسي الذي طبق سياسة ثقافية ولغوية واحدة ما زالت آثارها ماثلة إلى يومنا هذا، وهو ما يجعل الحديث عن أحد هذه الأقطار منطبقاً، في الجوهر، على الأقطار الثلاثة الأخرى إلى حد كبير.

وتعيش أقطار المغرب العربي الآن ثنائية لغوية تهيمن ضمنها اللغة الأجنبية - وهي الفرنسية أساساً - على اللغة العربية وتستنأثر دونها بالمجالات الحيوية في التعليم والإدارة والاقتصاد، إذ غالباً ما تستخدم الفرنسية في تدريس المواد العلمية والتقنية في التعليم والتكوين المهني، وفي تدريس التخصصات العلمية والهندسية والاقتصادية في التعليم العالي، كما تستخدم في كثير من الإدارات والمؤسسات العمومية والخاصة ذات الصبغة الاقتصادية والمالية والتقنية سواء بصورة شاملة أو مع استخدام جزئي وشكلي للغة العربية، وذلك بالإضافة إلى مزاحمة الفرنسية للعربية في تدريس المواد القانونية والاجتماعية والإنسانية في بعض المعاهد والكليات وفي الإعلام والثقافة والمحيط.

وإنه لمن الجائر أن نقول إن الثنائية اللغوية في المغرب العربي قد قصرت استخدام العربية (الفصيحة أو العامية)، كلياً أو غالباً، على المجالات السياسية والدينية والأدبية وعلى الإعلام والثقافة الجماهيرية وتعليم المواد الإنسانية والاجتماعية والقانونية، إضافة إلى القضاء والإدارات غير الاقتصادية أو التقنية، في حين استأثرت الفرنسية بالمجالات "العصرية" في التعليم والإدارة والمجتمع، وهو ما كرس نظرة توارثتها بعض الفئات النافذة عن الفترة الاستعمارية وتتمثل في أن اللغة الأجنبية (الفرنسية) لغة "التفتح" و"المعاصرة" و"الحدثة" وما يرتبط بها من "تنمية" و"تقدم" وترق في السلم الاجتماعي، في حين أن العربية - طبقاً لهذه النظرة - لغة "الأصالة" وما يرتبط بها من "تراث" و"دين" و"أدب"... إلخ، وهو أيضاً ما يجعل من مثل تلك المبادئ التي تضمنتها الدساتير والقوانين والمواثيق والداعية إلى جعل اللغة العربية اللغة الرسمية، وبالتالي - لغة التعامل والإدارة والتعليم - مجرد شعارات أفرغت، منذ البدء، من جلّ محتواها، وإن كانت بعض فئات من الرأي العام الوطني ما تتفكك "تضغط" (..) لإصدار قرارات حكومية تعريبية<sup>(1)</sup> لكنها قرارات لا "تعدو تعريباً ظرفياً" على حد تعبير نازلي معوض

أحمد، ولا يجوز اعتبارها، إطلاقاً، إنجازاً يتنزل ضمن "خطة" أو "استراتيجية تعريبية وطنية". وإن ما يدعو إليه أنصار اللغة القومية، من ضرورة إحلال اللغة العربية محلها الطبيعي في كل المجالات ومن ضرورة التعريب الشامل بقرار رسمي ملزم، لا يزال أملاً بعيد المنال، بسبب أهمية مواقع المناهضين للتعريب أو المرجئين له من جهة، وظهور دعوات جديدة في ظل العولمة يتوهم أصحابها أو يزعمون أن لا داعي، من الآن فصاعداً، للتمسك بالخصوصيات اللغوية والثقافية من جهة أخرى.

وفي ظل هذا الوضع يعود الجدل في أوساط النخبة، بين الفينة والأخرى، إلى قضية الهوية والانتماء في علاقتهما باللغة، وتتفجر، من حين إلى آخر، تلك القنابل الموقوتة التي زرعها الاستعمار القديم والجديد على درب البناء الوطني والمسيرة القومية، وذلك على شكل صراعات تحركها توجهات لغوية وثقافية متباينة، أو في صورة سياسات تربية تعرب الأجيال الناشئة عن مكانها تارة وزمانها تارة أخرى.

#### المسألة اللغوية: جذورها وامتدادها.

والحقيقة أن هذا الموقف من اللغة العربية واللغة الفرنسية والذي مثل جوهر "القضية اللغوية" في المغرب العربي الحديث ليس جديداً ولا خاصاً بفترة الاستقلال. ففي تونس على سبيل المثال، و"منذ أواسط القرن التاسع عشر، وبالتحديد منذ أن أنشأ المشير أحمد باشا باي (ملك تونس حينئذ) مدرسة باردو الحربية سنة 1840 لتخريج الضباط الذين كان يحتاج إليهم لتعصير جيشه، طرح دور اللغة العربية في تدريس العلوم العصرية، وحسم التساؤل مؤقتاً باستعمال اللغات الأجنبية في التدريس والاكتفاء بترجمة بعض المواد والمراجع إلى اللغة العربية، ثم جاء الوزير خير الدين باشا وجعل من الازدواجية (العربية/ الفرنسية) اختياراً رسمياً، جسده في المدرسة الصادقية التي أنشأها عام 1876، وأرساه على أساس تكوين التلاميذ في اللغة العربية وتخصيص اللغة الفرنسية لتدريس العلوم العصرية. ومع انتصاب الحماية الفرنسية سنة 1881، وعودة الأفواج الأولى من المتخرجين في المدارس الباريسية، احتدم الجدل حول مكانة اللغة العربية في المدرسة والمجتمع، في الوقت الذي كانت تتغلغل فيه اللغة الفرنسية ويزداد انتشارها" (2).

وبالإضافة إلى التعليم التقليدي المعرب الذي يزاوله تلامذة "جامع الزيتونة" وفروعه بالعاصمة وداخل البلاد، والتعليم العصري في "المدرسة الصادقية" القائم على ثنائية لغوية لصالح الفرنسية، والتعليم الأجنبي (الفرنسي والإيطالي)، أنشأت السلطة الاستعمارية، خدمة لمصالحها أساساً، "المدارس الفرنسية-العربية"، التي انتصر لها شق من النخبة التونسية المثقفة من "جماعة الشباب التونسي" (3)، وفي مقدمتهم علي باش حانبة (4) الذي كان في طبيعة المدافعين عن اللغة الفرنسية وتعزيز دورها التربوي والثقافي في البلاد باعتبارها "الطريق الموصلة إلى ما اتفق على تسميته بالحضارة الحديثة التي تبحث الشعوب المتأخرة عن البلوغ إليها" (5) و"أن انتشار الأفكار الحديثة في مجتمعنا التونسي يجب أن يكون عن طريق اللغة الفرنسية التي أصبحت لغة رسمية، تقريباً، في هذه البلاد" (6)، لذلك يرفع الشاعر القائل بأنه "يجب أن يكون التعليم بالفرنسية وأن تدرس العربية" (7)، في حين عمل شق ثان كان من أبرز عناصره مثقف وطني آخر من الجماعة نفسها - وهو خير الله بن مصطفى (8) - على مقاومة هذا التوجه وذلك بإنشاء "المدارس القرآنية" التي كانت معربة تعريباً كاملاً، وهو ما أدى إلى تواصل النقاش حول الاختيار اللغوي الذي كان موضوعه الحقيقي هو مشروع المجتمع التونسي بشكل كامل" (9).

وقد اتجهت حكومة الاستقلال إلى تعريب المصالح الإدارية غير التقنية أو المالية، فعربت وزارات العدل والداخلية والدفاع وما يتبعها من قضاء وشرطة وإدارة محلية وتكوين، ووحد نظام التعليم وتقرر تعريبه مرحلياً في نطاق مخطط إصلاح التعليم الذي أعلن سنة 1958، والذي أوجد، في التعليم المتوسط والثانوي، ما سمي بـ"الشعبة الأصلية" المعربة تماماً (وقد عرفت بـ"شعبة أ") والتي كان من المنتظر أن تؤول إليها الشعبتان الأخريان: "الشعبة ب" التي كانت تعلم فيها العلوم بالفرنسية وتدرس فيها العربية، والشعبة "ج" المفرنسة والتي كانت امتداداً للمدارس الفرنسية (10). إلا أنه سرعان ما تراجعت السلطة عن تعميم التعريب، فألغت "الشعبة أ" المعربة في السنة الدراسية 1967-1968 (11)، وعبرت عن اختيارها المبدئي بخصوص لغة تدريس العلوم وهو اعتماد اللغة الأجنبية وبالذات اللغة الفرنسية، إذ إنه: "اختصاراً للزم وتوفيراً للجهود وحرصاً على النجاعة لا بدّ من تعليم العلوم بلغة العلوم" (12)،

وهو ما يذكرنا بالاختيار اللغوي الذي كانت قد تبنته جماعة الشباب التونسي وزعيمها علي باش حانبة الذي رفع شعار "يجب أن يكون التعليم بالفرنسية وأن تدرس العربية"، بل إن هذا الشعار نفسه هو الذي لخص به وزير للتربية في أوائل السبعينات فلسفته التربوية على حد تعبير محمد هشام بوقمرة (13).

إلا أنه على الرغم من التراجع الذي عرفه، في أواخر السبعينات، تعميم تعريب التعليم العام مما كان له الأثر السيء على حال اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية وهوية الأجيال الناشئة وانتمائها، فإن السبعينات، خلافاً لذلك، قد عرفت بعض الإنجازات التعريبية المهمة المتمثلة في ما يلي خاصة:

أ- تعريب التعليم الابتدائي بحيث أصبحت اللغة الفرنسية مادة ضمن المنهج بعد أن كانت لغة تدريس المواد العلمية (الحساب، الطبيعة).

ب- تعريب مادتي التاريخ والجغرافيا في التعليم المتوسط والتعليم الثانوي، وقد كانتا إلى ذلك العهد - أي بعد حوالي عشرين عاماً من استقلال البلاد - تدرسان باللغة الفرنسية بما في ذلك جغرافية البلاد وتاريخ الحركة الوطنية، وكذلك تعريب مادة الفلسفة (14) في التعليم الثانوي.

ج- تعريب تدريس كل المواد - بما في ذلك المواد العلمية - في مدارس إعداد المعلمين التي كان الالتحاق بها، حينئذ، يتم بعد المرحلة المتوسطة.

د- تعريب بعض المواد القانونية والاجتماعية والإنسانية وحتى الاقتصادية أحياناً في عدد من الكليات والمعاهد الجامعية، ومبادرة بعض أساتذة الطب (15) بالخصوص إلى تدريس تخصصاتهم باللغة العربية، وكذلك مبادرة بعض مدارس ومراكز التكوين المهني والصناعي والفلاحي إلى تعريب دروسها.

هـ- تواصل حركة تعريب الإدارة وإن ببطء شديد غالباً.

ولم يطرأ تغيير ذو بال على الوضعية اللغوية في تونس خلال العقدين المنقضيين (16) على الرغم من إعلان الميثاق الوطني الذي لم تحوّل مبادئه المحددة للاختيارات اللغوية إلى تطبيقات عملية وإنجازات ملموسة من شأنها أن تغير الموقف السائد من اللغة العربية وتعيد إليها الاعتبار الحقيقي وتفرض استعمالاً شاملاً في التعليم والإدارة

والمحيط، بما يفرض، ضرورةً، إلى انتعاشها وحيويتها وتطورها وأدائها لوظائفها، ويرسخ في الناشئة هويتهم وانتماءهم العربي الإسلامي. ومع ذلك فإنه من اللازم أن نشير إلى الأحداث والمواقف التالية التي نعتبرها مميزة لهذه المرحلة:

أ- إرساء التعليم الأساسي الإجباري الذي يدوم سنوات (17) والذي تدرس كل المواد الإنسانية والعلمية والتقنية في مرحلته الابتدائية والمتوسطة باللغة العربية (18)، باستثناء "المدارس المتوسطة النموذجية"؛ أي مدارس النخبة، إذ عادت فيها الفرنسية لغة تدريس للمواد العلمية.

ب- تكريس تدريس العلوم الدقيقة والتطبيقية في التعليم الثانوي والجامعي باللغة الفرنسية (19) مع تواصل الاتجاه نحو تعميم تدريس المواد الاجتماعية والإنسانية.

ج- فتور الجدل الذي كثيراً ما احتدّ، خلال العقود السابقة، حول القضية اللغوية والموقف من اللغة العربية واللغات الأجنبية، وذلك في مقابل ظهور نقاش حول اللغة الأجنبية الأولى بالاستعمال في تعليم العلوم والتقانة وفي المعاملات الاقتصادية وخاصة مع الخارج، والدعوة إلى الاستعاضة عن الفرنسية بالإنجليزية أو دعم حضور هذه الأخيرة باعتبارها، في نظر البعض، "لغة العلوم والتقانة"، مما زاد في تهميش المطالبة بإحلال العربية محلها الطبيعي والكامل في مختلف مجالات الحياة.

د- دعم التوجه نحو مزيد استخدام اللغة العربية في الإدارة العمومية والمحيط بدلاً من اللغة الأجنبية أو إلى جانبها، وذلك عبر استصدار عدد من النصوص القانونية (20).

ويستخلص من كل ما سبق أن أهم ظاهرة تتصف بها الوضعية اللغوية في تونس هي الثنائية التي تهيمن في نطاقها اللغة الأجنبية (الفرنسية) على اللغة العربية وتستأثر دونها بتعليم العلوم والتقنيات وبالمعاملات في المجالات الاقتصادية والمالية والتقنية.. بما يجعلها "لغة رسمية"، تقريباً، في هذه البلاد "على حدّ تعبير علي باش حانبة منذ حوالي قرن كامل (21)، ويهمش اللغة العربية ويقصيها عن مثل هذه المجالات التي بدونها يمتنع تحقيق المشروع النهضوي، ويكرس دونية اللغة العربية

إزاء اللغات الأجنبية عامة والفرنسية خاصة لدى بعض الفئات الاجتماعية المتنفذة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وما يترتب على ذلك من استخدام مكثف للألفاظ والعبارات الأجنبية في الدارجة المحلية مما يفقر العربية ويشوه صورتها ويعسّر التواصل مع مواطني الأقطار العربية الأخرى، وما ينتج عن ذلك أيضاً من آثار سلبية على شخصية المواطن التونسي خاصة والمواطن المغاربي عامة وهويته وانتمائه، في مقدمتها ما تعيشه بعض شرائح الأجيال الناشئة من حيرة وتذبذب وانفصام واستلاب تلقي بها أحياناً في مهب التطرف يميناً أو شمالاً.

### من انعكاسات المسألة اللغوية على الهوية والانتماء:

والواقع أن منزلة اللغة في الحياة الوطنية والقومية عامة وفي التربية والتعليم خاصة، ونوعية الأدوار والوظائف التي تؤديها هما اللتان تحددان قيمتها لدى أهلها وتصوغان مواقفهم منها وبالتالي من ثقافتها. "وبما أن الثقافة سمة من سمات المجتمع الذي تقوم التربية بدور كبير في بنائه، فإن التربية تسهم في صياغة الثقافة (...). وإن من أهم الخصائص البارزة للواقع الثقافي في الوطن العربي تفشي ظاهرة التغريب الثقافي. ولا شك أن أهم معاني التغريب هو النزعة العمياء إلى الغرب وتحول العناصر الغربية والبنى والقوى التي تتبناها إلى أجسام غريبة ذات قوة ونفوذ وقادرة على إنتاج مجتمعا وحضارتها الأم في البيئة العربية، وتبني أو فرض النموذج الغربي كعنصر رئيس أو وحيد في المشروع النهضوي العربي" (22).

وقد انتبه رجال الإصلاح في المغرب العربي عامة وتونس خاصة منذ وقت مبكر إلى ما بين الاستعمار اللغوي المتمثل أساساً في فرض اللغة الفرنسية في كل مجالات الحياة وفي مقدمتها التعليم وما ترتب على ذلك من تهميش اللغة العربية وضرب الثقافة العربية الإسلامية من جهة، وتغريب أهلها وإحاقهم فكرياً ونفسياً وحضارياً بالغرب الاستعماري بما يجعلهم جزءاً منه وفي خدمة أهدافه ومصالحه من جهة أخرى، وهو ما عبر عنه شيخ الإسلام أحمد بيرم في محاضرة شهيرة له عن "حياة اللغة العربية" ألقاها بتونس عام 1931 بقوله: "إذا علّمت شخصاً بلغته فقد نقلت



العلم إلى تلك اللغة، أما إذا علمته بلغة أخرى فلم تزد على أنك نقلت ذلك الشخص إليها" (23).

وقد أبرزت دراسات تربوية ولسانية عديدة المشكلات الخطرة التي نتجت عن هيمنة اللغة الفرنسية على اللغة العربية في المدرسة خاصة والمجتمع عامة. من ذلك ضعف إقبال الطلاب على مطالعة الكتب العربية (24)، بل استصعابهم اللغة العربية وتراجع ميلهم إليها وتحصيلهم لها كلما تقدموا في الدراسة (25)، بسبب تحوّل تعلم المواد العلمية إلى اللغة الفرنسية وارتفاع دافعية تعلم هذه اللغة - وقد جعلها النظام التربوي "لغة العلوم"، وبالتالي لغة النجاح والترقي في السلم الاجتماعي - على حساب اللغة العربية. ومن تلك المشكلات أيضاً ما يتصل بدور اللغة في التكوين النفسي ونموه لدى المتعلم. ولا شك أن دعم اللغة الأم وإثراءها هما اللذان يمكنان من نمو نفساني متوازن ومن تفتح ذهني خصب، كما أن هذه اللغة هي التي تمكن من تجنب القطيعة بين المدرسة والوسط الأسري للطفل وتمثل وسيلة اندماج وتلاؤم فعالة، وهو ما لا يساعد عليه البدء بتعليم اللغة الأجنبية منذ الصفوف الابتدائية الأولى وقبل التمكن الملائم من اللغة العربية. وقد توصلت دراسات جادة في هذا الصدد إلى أن تعلم اللغة الثانية يجب أن يبدأ بعد أن يتجاوز الطفل الفترات الحساسة في تطوره النفسي، وألا تكون هذه اللغة الثانية في علاقة صراع وتصادم مع اللغة الأم (26)، كما أبرزت هذه الدراسات أن الثنائية اللغوية في المغرب العربي وما نتج عنها من اتجاهات تعليمية متناقضة "لا تخضع لمعايير موضوعية في اختيار لغة التعليم وإنما تعكس المصالح السياسية الإيديولوجية المتصارعة" (27).

وتزداد أخطار هيمنة اللغة الفرنسية وثقافتها على اللغة العربية والثقافة الإسلامية عندما يتعلق الأمر بالمدارس الأجنبية التي لا تكاد تدرس فيها اللغة العربية إلا في صورة "لغة أجنبية"، وهو ما كرس طبقيّة هذا التعليم من جهة، وأضر بالانتماء القومي من جهة أخرى (28). فبخصوص الطبقيّة نلاحظ أن التعليم الأجنبي في الأقطار العربية عندما توسع وأصبح علمانياً كان مخصصاً في المقام الأول لأبناء الطوائف الأجنبية المقيمة في هذه الأقطار، ثمّ لما سمح للعرب بدخول مدارسهم تم ذلك بصورة انتقائية بحيث أصبحت مقصورة على الصفوة منهم، فأصبح هذا التعليم الأجنبي أحد

مظاهر الطبقة القائمة في البناء الاجتماعي. ولم يتبدل هذا الوضع مع مجيء الاستقلال، إذ تواصل التمايز بين التعليم الوطني والتعليم الأجنبي الذي ظل يمثل نوعاً متميزاً من التعليم لا يتاح إلا للقادرين مالياً. أما بخصوص الانتماء القومي فقد كان للوجود الأجنبي في التعليم أثره الواضح في الثقافة العربية، إذ خلق أجيالاً من المواطنين تتجه بولائها نحو الدولة التي تعلمت بمدارسها بقيت غريبة عن الثقافة والمجتمع العربيين. وقد أفرز ذلك التعليم الذي كان يمثل أكثر من دولة أجنبية أجيالاً غير متجانسة من المتعلمين يختلف انتماؤها باختلاف الدول المشرفة على المدارس التي تعلمت فيها، فنشأت هذه الأجيال لا تعرف إلا القليل عن وطنها، بينما تعرف الكثير عن بلاد أخرى قد تبتعد عنها من حيث المساحة ولكنها تقترب منها وجدانياً. ومن هنا فإن خطر التعليم الأجنبي يتمثل في توجيه انتماء العرب إلى ما سمي بـ "الدولة الأم" صاحبة الثقافة الموجهة. ومن مظاهر سيطرة التعليم الأجنبي على الفكر العربي في المغرب العربي وحتى في مناطق عربية أخرى أن لغة الأوساط الاجتماعية الراقية ظلت اللغة الأجنبية لا فقط كلغة تخاطب وإنما أيضاً كتعبير عن قوالب فكرية مستوردة.

ومن الدراسات الجادة التي أبرزت الآثار الخطرة للثنائية اللغوية في شخصية المتعلم المغربي وهويته وانتمائه، الدراسة التي تقصى فيما محمد أحمد الزعبي آثار هذه الثنائية في اختلاف المواقف والقيم لدى عينة من طلاب علم الاجتماع بجامعة وهران بالجزائر<sup>(29)</sup>. وقد تكونت هذه العينة من 500 طالب وطالبة مقسمين مناصفة بين القسمين الساندين في الجامعة: القسم المعرب؛ أي الذي يدرس علم الاجتماع بالعربية، والقسم المفرنس.

ويوضح الباحث في تقديمه لإشكالية البحث وفرضيته الأساسية أن فكرة هذا البحث نبتت في ذهنه في ديسمبر/ كانون الأول 1979 حين شهدت جامعات الجزائر، ومنها جامعة وهران، إضرابات طلابية حول مسألة "التعريب"، وكان الأمر الذي لفت نظره آنذاك هو أن الإضرابات انحصرت في الأقسام "المعربة" إلى حد بعيد، في حين كان الطلبة في الأقسام "المفرنسة" يتابعون دروسهم بشكل عادي، وهذا ما دفعه إلى وضع جملة من الفرضيات منها: "أن الانفصام اللغوي يمكن أن يترتب عليه انفصام

ثقافي".

وقد تضمن الاستبيان الذي أجري على الطلاب، إلى جانب أسئلة عن حالتهم الشخصية والمادية ووضعهم الاجتماعي وخلفيتهم اللغوية، أسئلة حول موقفهم من اللغة وأخرى حول مواقفهم الثقافية.

ومن المواقف المتباعدة التي استخلصها الباحث أن 36% من الطلاب المفرنسين لا يستخدمون اللغة الوطنية (العربية و/ أو الدارجة) في حياتهم اليومية إلا نادراً، مقابل 17% من المعريين، وأن 36% من الطلاب المعريين يستخدمون اللغة الوطنية في حياتهم اليومية بصورة كاملة، في حين لا تبلغ هذه النسبة بين المفرنسين سوى 23%.

وبخصوص صلاحية اللغة العربية وقدرتها على استيعاب التطور المعاصر، يرى هذا الرأي 80% من المعريين، في حين لا يراه إلا 47% من المفرنسين.

وتتباعد مواقف الطرفين بشكل واضح حول مسألة التعريب، إذ بينما يرى 95% من المعريين أن التعريب ضروري، لا يرى ذلك من المفرنسين سوى 54%؛ أي أن 46% من الطلاب المفرنسين يرون أن التعريب (أو المقصود هو تعريب التعليم العالي في العلوم الاجتماعية وغيرها) غير ضروري إطلاقاً، وذلك مقابل 5% عند المعريين.

ومن المواقف المتباعدة ما لاحظته الباحث من أن اللغة قد شكلت حاجزاً لغوياً فاضحاً فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية، إذ إن هذه العلاقات انحصرت ضمن حدود القسم اللغوي، فأقرب صديق لـ 78% من المعريين كان معرباً ولـ 83% من المفرنسين كان مفرنساً، كما أن الذين لم يصوموا شهر رمضان من المفرنسين تبلغ نسبتهم ثلاثة أضعاف نسبة المعريين (18% و 6% على التوالي).

وخلاصة رأي محمد أحمد الزعبي هي أن النتائج العامة لبحثه تشير إلى وجود "جنينية شعرية" من الانفصام الثقافي بين المبحوثين، وأن هذا "الانفصام الثقافي الجنيني" يتماشى ومنعرجات الانفصام اللغوي.

على أنه بالإضافة إلى ما تحدثه الثنائية اللغوية من شرخ داخل المجتمع العربي

الواحد بين "معريين" و "متغريين" (مفرنسين أو مؤجلزين) ومن تتأفر بين فئاته وفي صفوف نخبه، فإن للثنائية اللغوية والثقافات المهينة دوراً في عزل المجتمعات العربية بعضها عن بعض، وفي عزل العربي عن واقعه وعن اهتماماته المصيرية، وهو ما أكدته أيضاً دراسات عديدة منها دراسة عن الاتجاهات اللغوية لدى طلاب التعليم الثانوي في تونس "سئل فيها الطلاب عن الثقافة التي يشعرون بانتمائهم إليها، فكانت النتيجة أن - بالإضافة إلى ظاهرة التردد الواضح أي عدم القدرة على تحديد الشعور بالانتماء- الثقافة الأولى التي أكدت نسبة كبيرة من هؤلاء الطلاب انتماءها إليها هي الثقافة الفرنسية، تليها الثقافة التونسية، فالثقافة المغاربية (30).

### من انعكاسات الاختيارات اللغوية على التنمية الاقتصادية

من أهمّ وظائف اللغة تسمية الأشياء وتصنيفها لإحكام السيطرة على الواقع والتحكّم فيه، باعتبار أنه "لا سبيل إلى بقاء أحد من الناس ووجوده دون كلام" حسب تعبير ابن حزم، وأن "معرفة مفردات اللغة نصف العلم" على حدّ تعبير الشيخ نصر الهوريني في مقدمته لطبعة القاموس المحيط للفيروز أبادي ، وأنه "إذا لم تعرف الأسماء فسوف تفقد معرفتك بالأشياء" على حدّ تعبير لينيه (Linné) واضع تصنيف علم النبات، وأن "الألفاظ هي التي تحفظ الأفكار وتبلغها..." حسب عبارة لافوازييه (Lavoisier).

إن هيمنة اللغة الأجنبية (الفرنسية) في التعليم العلمي والتقني والإدارات التقنية والمالية قد انتقلت، بطبيعة الحال، إلى مجالات الإنتاج وأخصها الصناعة والزراعة.

ففي مجال الزراعة، سبق لنا أن استنتجنا من خلال بحث ميداني أجريناه في تونس عن المصطلحات الزراعية في إطار الخطاب الزراعي الذي يشارك فيه الفلاحون والمهندسون والمرشدون الزراعيون والمزودون والإعلاميون، أن الاستخدام المكتف للمصطلحات والتسميات الزراعية الفرنسية في التزويد والإعلام والإرشاد، يمثل عقبة كأداء في سبيل التنمية الزراعية، خاصة أن أغلب الفلاحين أميون ويجدون صعوبة كبيرة في التعامل مع المصطلح الأجنبي فهما واستخدماً.

وضمن عينة ممثلة من المصطلحات الزراعية الشائعة لدى الفلاحين التونسيين

- وعددها 1500 مصطلح- وجدنا 470 مصطلحاً مقترضاً، وهو ما يمثل 25% من مجموع المصطلحات المستخدمة. أما المصطلحات الأخرى فعربية فصيحة أو عامية، أو مترجمة ترجمة لفظية من اللغة الأجنبية.

والمصطلحات المقترضة قديمة أو حديثة. وتبلغ نسبة المقترضات الحديثة حوالي 70%، وهي، على التوالي، من الفرنسية والإيطالية والإسبانية والإنجليزية والألمانية والهولندية وغيرها.

وقد اندمجت نسبة كبيرة من هذه المقترضات صوتياً وصرفياً في العربية العامية وأصبحت جزءاً منها.

وكثيراً ما ولد الفلاحون ألفاظاً عربية عوضت الألفاظ المقترضة في الاستعمال أو استعملت إلى جانبها.

ولئن أثرى الاقتراض معجم الفلاحين وسدّ ثغرات لم تساعد الوضعية اللغوية التي تهيمن فيها اللغة الأجنبية على العربية على سدّها بألفاظ عربية، فإن مفاهيم عديدة أخرى لاحظنا أنّ الفلاحين لا يسمونها بتاتاً، ويتعاملون معها بالإشارة أو بالعبارة الطويلة الشارحة، كأن تكون هذه العبارة تعديداً لبعض خصائص المسمى. ومن أسباب انعدام التسمية لدى الفلاحين كثرة المصطلحات الأجنبية، وعسر استيعاب ما يرتبط بها من مفاهيم، وصعوبة تداولها لغربتها لدى الفلاحين نتيجة جهلهم، غالباً، اللغة الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك فإن اللفظ الأجنبي- خلافاً للعربي- يبقى لفظاً هجيناً قل أن تتوفر فيه معايير المقبولية.

وفي هذا الصدد تبدو اللغة الوطنية مصابة بنوع من العقد بسبب ما يجتاحها من دخيل، ولعدم إثرائها إثراء منظماً بما أصبحت في حاجة إليه من مولدات تعتمد فيها على طاقتها الذاتية وتثرى بها ثراء داخلياً، فتتجاوب مع واقع الفلاحين الثقافي واللغوي والاقتصادي، وتؤدي دورها في التنمية.

وبالإضافة إلى كثرة المصطلحات المقترضة من اللغات الحديثة، لاحظنا وجود مصطلحات زراعية استحدثت بطريقة الترجمة الحرفية من اللغة الفرنسية أساساً. وقد تولّت هذه الترجمة الحرفية جهات تعدّ واسطة بين اللغة الفرنسية من جهة، واللغة

العربية التي يستعملها الفلاحون من جهة أخرى. وهؤلاء الوسطاء هم المعمرون سابقاً، وباعة الآلات والأدوات والأسمدة والمبيدات والبذور، والمهندسون والمرشدون الزراعيون. فهؤلاء جميعاً يميلون في تعاملهم مع الفلاحين إلى استخدام المصطلحات الفرنسية أو إلى تقليد تلك المصطلحات بترجمة مدلولاتها اللغوية دون الانطلاق من المفاهيم التي تدل عليها.

وتفتقر طريقة الترجمة الحرفية إلى التلقائية، ولا تراعي الخصوصيات الثقافية واللغوية للفلاحين، بل إنها تحرف المفهوم تحريفاً تاماً في بعض الأحيان.

وتعد المقترضات والترجمات الحرفية مظهراً من مظاهر اختلال ميزان القوى اللغوية في إطار "السوق اللغوي" الذي تستأثر فيه اللغة الأجنبية بأكبر قدر من "رأس المال".

على أن أهمية اللغة الأجنبية في الزراعة وما يترتب عليها من تعطيل لدور اللغة العربية - لغة الفلاحين - وبالتالي من تعطيل لرواج المفاهيم والتقنيات الحديثة التي لا غنى عنها في التنمية المنشودة هي أشد ظهوراً في قطاعات اقتصادية أخرى. ففي دراسة عن مصطلحات الميكانيكيين بتونس لوحظ أن 96 % منها مصطلحات أجنبية، وأن المصطلحات العربية قليلة جداً (4 %) وذلك ضمن عينة ضمنت 150 مصطلحاً.

وفي دراسة عن معجم البناء لوحظ أن المصطلحات الأجنبية، ضمن عينة تضم 598 مصطلحاً، تبلغ 400 مصطلحاً؛ أي بنسبة 67%.

وفي دراسة أخرى عن الاستعمالات اللغوية في مصانع تركيب الأدوات والأجهزة الإلكترونية بتونس تبين أن المصطلحات العربية لا تمثل إلا 2.5% (أي 5 مصطلحات) من عينة ضمت 205 مصطلحات. وبينت الدراسة أيضاً أن العمال عاجزون عن تسمية مكونات الأجهزة التي يركبونها.

وهذه النتائج - على محدوديتها - دالة على عدم تحكم القوى العاملة في عملية الإنتاج، التحكم الكامل، وذلك لأسباب عديدة لا شك أن عدم امتلاك الأداة اللغوية المناسبة من أهمها.

### الخاتمة

تبين مما تقدم أن أقطار المغرب العربي عامة وتونس خاصة قد عاشت وضعا لغويا متأزما أثر تأثيراً بالغاً في هوية فئات من مواطنيها وأدخل إرباكا على جهود التنمية في مجالات التربية والتعليم والثقافة والنمو الاقتصادي والاجتماعي أو ما سميناه بالتنمية الشاملة.

وقد كان للاختيارات اللغوية المتبناة منذ أواسط القرن التاسع عشر - أي منذ بداية التغلغل الرأسمالي الأوروبي - في التعليم والإدارة والثقافة والمعاملات الاقتصادية ولدى أغلب النخب المنتفذة دور محوري في الأزمة اللغوية التي ما زالت تعيشها بدرجة أو بأخرى أقطار هذا الجناح الغربي من الوطن العربي. وعلى الرغم من الصمود الكبير الذي تحدت به اللغة العربية- مدعومة بثقافة عربية إسلامية عريقة راسخة- اللغات الأجنبية وهيمنة ثقافتها في عهد الاحتلال، فإنه لا مناص لنا من الاعتراف بأن المغرب العربي، في عهد الاستقلال، لم يوفق التوفيق الكامل في سن سياسة لغوية تنهض باللغة العربية النهضة المأمولة، وتدرأ عنها مزاحمة اللغة الفرنسية، وتجعلها في خدمة التنمية بكل أبعادها.

وإن الانشغال بالاقتصاد والسياسة والأمن لا ينبغي أن يتناسى اللغة وأمنها، باعتبارها رافعة اقتصادية وتنموية، علاوة على كونها وعاء ثقافيا للخصوصيات الفاعلة. وإن اللغة العربية مهددة في وجودها وبقائها أكثر من أي وقت مضى، وقد أراد لها خصومها أن تعاني من الإخفاق والموت البطيء في وقت تعمل الجهات المعادية للعروبة والإسلام على إضعاف العرب والمسلمين في جميع الواجهات، وعلى رأسها هزهم في هوياتهم وخصوصياتهم وإرادتهم العربية والإسلامية<sup>(31)</sup>.

الهوامش:

- (1) نازلي معوض أحمد : التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986 (198 ص)، ص 41-42.
- (2) محمد هشام بوقمرة : القضية اللغوية في تونس، ج 1، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1985، ص4.
- (3) يقول محمد هاشم بوقمرة (المرجع نفسه، ص 49، الحاشية 2): "إن عبارة "الشباب التونسي" على غرار "الشباب الأتراك" قد أطلقتها الصحافة الاستعمارية في أول الأمر على كل دعاة الإصلاح من النشأة التونسية، في أواخر القرن التاسع عشر، وأكثرهم كان يدعو إلى إصلاح "غايتة تجديد التعليم بتطعيمه بالعلوم الغربية حسب توجيهات الشيخ محمد عبده وبوحي من الإصلاحات التي أدخلها على التعليم بالأزهر (...). فلم تطلق العبارة إذن كما ادعاه على باش حانبه في أول عدد في جريدة التونسي على الشباب المتخرج من المدارس التونسية، وإنما اختص بها هؤلاء فيما بعد، وخاصة في فترة صدور "التونسي" بالفرنسية ابتداء من 1907، حيث عمدت عصبة هذه الجريدة إلى تبني هذا الاسم والاستئثار به".
- (4) علي باش (1876-1918) من أبرز الزعماء الوطنيين في العقد الأول من القرن العشرين، درس بالصادقية وباريس، وأسس جريدة "التونسي" بالفرنسية.
- (5) جريدة التونسي بتاريخ 11-02-1909.
- (6) جريدة التونسي بتاريخ 31-10-1907.
- ويرى علي العربي (الحاضرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 1995 (440 ص) ص45) أن علي باش حانبه من أبرز ممثلي الاتجاه الذي انحاز، في العقدين الأولين من القرن العشرين، بكليته إلى الغرب ورأى أن التمسك بالعادات والتقاليد وحتى اللغة العربية هو سبب النكبة التي وقعت لتونس بل للعالم العربي والإسلامي كله، وأن المخرج الوحيد هو التشبه بالغرب في سلوكه وعاداته وتقاليد و خاصة حذق لغته وعلومه".
- (7) هذه ترجمة للنص الفرنسي الأصلي لهذا الشعار وهو : Instruire en français et enseigner l'arabe.
- (8) خير الله بن مصطفى (1867-1964) درس بالمدرسة العلوية ثم بالمدرسة الصادقية، اشتغل مترجما بالمحاكم المختلطة، وكان من مؤسسي "الجمعية الخلدونية" (1896) وجريدة "الحاضرة" (1988). وقد تولى رئاسة "جمعية قدماء الصادقية" (1905) وكان من أنصار إصلاح التعليم واعتماد العربية لغة تدريس للعلوم العصرية.
- (9) محمد هشام بوقمرة : القضية اللغوية ....المرجع المذكور سابقا، ص4.



10) أعلن رئيس الجمهورية التونسية في خطابه التاريخي بالمدرسة الصادقية يوم 1958/06/25 ما يلي : أريد أن ألاحظ لكم أن التعليم بالمدارس الثانوية سيكون متجها إلى التعريب واستعمال اللغة العربية حيث تكون لغة التدريس لجميع المواد إلا إذا اقتضت الضرورة والظروف - وذلك لأجل مؤقت- استعمال اللغة الفرنسية للاستفادة من الإمكانيات التي بين أيدينا، ريثما تعد المدارس التكوينية الإطارات لتعليم باللغة العربية في جميع المواد..."

11) حول الارتداد عن تعريب التعليم في تونس وأسبابه إبان الستينات خاصة، انظر مثلا : نازلي معوض أحمد: التعريب والقومية العربية ...، المرجع المذكور سابقا، ص 109-111.

12) ورد هذا الموقف ضمن الفقرة التالية من الخطاب الذي افتتح به الهادي نويرة الوزير الأول التونسي الأسبق المؤتمر الخامس للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في ديسمبر / كانون الأول 1979 : إنه يتعين علينا، إذا أردنا للحاق بغيرنا أو على الأقل تنليل البون الشاسع الذي يفصل بيننا وبين الأمم الراقية، أن نجعل من التفتح على اللغات الحية، لغات العلوم، قاعدة ذهبية تسير عليها جامعاتنا وتلتزم بها حتى نعطي للغات أجنبية حظها من الاهتمام، وحتى يستطيع طلبتنا وباحثونا أن يكرعوا من المنابع الأصلية مباشرة. أما إذا اقتصرنا على النقل عن طريق الترجمة فإن ذلك لن يفيدنا كثيرا، وأقصى ما في الأمر هو أن نكتفي ببناء شبه حضارة تظل دوما متخلفة عن غيرها. لذا واختصاراً للزمن وتوفيراً للجهد وحرصاً على النجاعة لا بد من تعليم العلوم بلغة العلوم، انظر صحيفة "الصباح" التونسية بتاريخ 15-12-1979.

13) محمد هشام بوقمرة : القضية اللغوية...، المرجع المذكور سابقا، ص 5. ويرى هذا الباحث (الموضع نفسه) أنه ليس هذا الأمر غريبا، فالنسب المعرفي بين الطبقة الحاكمة منذ الاستقلال و"جماعة الشباب التونسي" مسترسل ووطيد، من خلال مؤسسة المدرسة الصادقية ومن خلال استمرارية المواقف "المتوارثة" من فرنسا والحضارة الغربية بشكل عام (...)، والخلفية في واقع الأمر واحدة، إذ إنها تتعلق أساسا بالانتماء، كما كان قد عبر عنه جماعة الشباب التونسي وخصوصهم.

14) عربت لغة تدريس مادة الفلسفة في التعليم الثانوي بداية من السنة الدراسية 1975-1976 وذلك بمقتضى "القرار التاريخي" الذي اتخذته مجلس الوزراء بتاريخ 1/8/1975. انظر حول تعريب الفلسفة :

عبد الكريم المراق وتوفيق الشريف ورضا بن رجب: تدريس الفلسفة باللغة العربية في تونس (1981-1984)، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس 1982، 260 ص.

15) نعني بالخصوص الدكتور سليم عمار أستاذ الطب النفسي وعلم النفس الطبي بكلية الطب بتونس وعلم النفس المرضي وعلم النفس السريري بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس الذي كان له الفضل منذ أواسط السبعينات في إلقاء أول درس في كلية الطب باللغة العربية، وكان هذا الدرس في مادة الطب النفسي، كما نعني بذلك الدكتور أحمد ذياب أستاذ مادتي التشريح والجراحة بكلية الطب بصفاقس الذي أقدم على عدة تجارب لتدريس تخصصه باللغة العربية منذ 1977 ثم عربّ كليا مادة التشريح لطلبة السنة الأولى بداية من السنة الجامعية 1985-1986. انظر خاصة: أحمد ذياب وآخرون: تعريب العلوم بين النظرية والتجربة الميدانية، صفاقس 1987.

16) يرى محمود الذوادي (في الدلالات الميتافيزيقية للرموز الثقافية، عالم الفكر، (الكويت) المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث، يناير / مارس 1997 (ص 9-43)، (ص 35) أن أصحاب القرار السياسي في العهد البورقيبي كانوا لا يخفون ولا هم للغة والثقافة الفرنسية. وليس هناك تغيير ملموس بالنسبة لانتماء تونس الفرنكوفوني منذ تولي الرئيس بن علي قيادة النخبة التونسية الحاكمة. فالفرنكوفونيون مستمرين في المقاومة على العبد من الجبهات: في الإدارة، في التعليم الثانوي والعالي، في المؤسسات، في لافئات لغة الشارع.

17) وذلك بمقتضى القانون عدد 65 لسنة 1991 المؤرخ في 29/08/1991 والمتعلق بالنظام التربوي.

ومن أهداف هذا النظام التربوي "تمكين المتعلمين من إتقان اللغة العربية بصفتها اللغة الوطنية إتقانا يمكنهم من استعمالها - تحصيلها وإنتاجها- في مختلف مجالات المعرفة، الإنساني منها والطبيعي والتكنولوجي (الفقرة الرابعة من الفصل الأول من الباب الأول).

18) بمقتضى الفصل التاسع من الباب الثاني من القانون نفسه، ولم يشر هذا القانون إلى لغة التدريس في التعليم الثانوي (ومدته أربع سنوات) والجامعي، إلا أن المتحصلين على "شهادة ختم التعليم المدرسي" بعد تسع سنوات من التعليم المعرب، يدرسون المواد العلمية والتقنية باللغة الفرنسية. وقد تخرج أول فوج من التعليم الأساسي في السنة الدراسية 1997-1998.

19) وذلك على الرغم من أن قانون التعليم العالي والبحث العلمي - وهو القانون عدد 70 لسنة 1989 المؤرخ في 28/7/89 - قد نص فصله الأول على أن من أهدافه "العمل

على التعريب واستعمال اللغة العربية والارتقاء بها في مختلف الاختصاصات مع الحرص على التمكن من اللغات الأجنبية.

(20) نص الفصل الأول من القانون عدد 64 لسنة 1993 والمتعلق بنشر النصوص بالرائد الرسمي (الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية) على أنه يكون نشر القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية باللغة العربية. ويتم كذلك نشرها بلغة أخرى، وذلك على سبيل الإعلام فحسب... ونص الفصل الخامس من الأمر عدد 1692 لسنة 1994 المؤرخ في 8/8/1994 والمتعلق بالمطبوعات الإدارية أنه تعتمد اللغة العربية في إعداد نماذج المطبوعات الإدارية، ويمكن عند الاقتضاء إضافة ترجمة لها في لغة أو لغات أجنبية.

وتضمن الفصل الثالث من الأمر عدد 49 لسنة 1996 المؤرخ في 16/1/1996 والمتعلق بضبط محتوى مخططات تأهيل الإدارة وطريقة إعدادها وإنجازها ومتابعتها أنه "تتولى كل وزارة إعداد مخطط تأهيل خاص بها وتتخذ كل الإجراءات اللازمة لإنجازه. ويحتوي المخطط التأهيلي الوزاري وجوبا على العناصر (التي منها) تعميم اللغة العربية...".

وأصدرت الوزارة الأولى في 17/05/1994 إلى الوزراء وكتاب الدولة والولاة والرؤساء المديرين العاميين للمنشآت العمومية ورؤساء المجالس البلدية منشورا موضوعه "مزيد العناية باللغة العربية من خلال:

- مراجعة معلقات التوجيه والإرشاد المستعملة والتي ما زالت محررة بلغة أجنبية قصد إبراز اللغة العربية مع إضافة ترجمتها إلى لغة أو لغات أجنبية عند الاقتضاء.
  - اجتناب استعمال اللغات الأجنبية في المراسلات والاستدعاءات الموجهة من الإدارة إلى المواطنين.
  - الشروع في مراجعة المطبوعات والوثائق الإدارية المحررة بلغة أجنبية، وذلك قصد تعريبها مع إمكانية إضافة ترجمتها إلى لغة أو لغات أجنبية عند الاقتضاء.
  - الشروع في إعداد المعاجم اللازمة بالتنسيق مع "بيت الحكمة"، وذلك لدفع استعمال اللغة العربية في الإدارات والمنشآت العمومية.
  - إبراز اللغة العربية في اللوحات واللافتات والمعلقات على اختلاف أنواعها الموضوعية على واجهات المحلات التجارية والصناعية في الشوارع والساحات العمومية مع إمكانية إضافة ترجمتها إلى لغات أو لغات أجنبية عند الاقتضاء، وذلك في أجل أقصاه غرة أكتوبر 1994.
- (21) انظر في ما سبق، الحاشية رقم 6.

(22) يزيد عيسى السورطي: التغريب الثقافي وانعكاساته التربوية والتعليمية في الوطن العربي"، المجلة العربية للتربية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول (ربيع الثاني 1424 هـ / يونيو 2003)، (ص 59-90)، ص 59-60.

(23) أحمد بيرم : حياة اللغة العربية (عنوان المحاضرة التي ألقاها فضيلة الأستاذ الأكبر سيدي أحمد بيرم شيخ الإسلام بالديار التونسية في مؤتمر اللغة والآداب والفنون العربية المنعقد بتونس في شهر ديسمبر 1931) المطبعة التونسية، تونس 1932، (24 ص)، ص 15.

(24) انظر :

Abdelkader Ben Cheikh: La question linguistique dans l'itinéraire lecture-écriture :L'exemple du milieu éducationnel tunisien", in Revue Tunisienne des Sciences Sociales, 3ème année, N° 4, Tunis 1976, pp 199-211 .

والعنوان العربي لهذه الدراسة هو " المسألة اللغوية في مسار المطالعة (القراءة) الكتابة: الوسط المدرسي التونسي نموذجا".

وقد تناولت هذه الدراسة اتجاهات الطلاب إلى المطالعة (القراءة) في علاقتها باللغتين العربية والفرنسية، فبينت أنه إذا كان اختبار طلاب الصف السادس الابتدائي لمطالعة الكتب باللغة العربية مرضيا في جملته إذ هو بنسبة 67.65 % وهو اختيار منشؤه رغبة هؤلاء الطلاب في تعلم العربية، وسهولة النص المقروء، وكذلك الدافع الاجتماعي العاطفي إذ إن 49.9 % من الطلاب المستجوبين عللوا مطالعتهم بالعربية بأن العربية لغتهم - فإن إقبال طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية على قراءة الصحف بالعربية تتخفف انخفاضاً كبيراً لا تتجاوز 11.7 % لدى البنات و 6.2 % لدى البنين.

ويبدو أنه بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على تلك الدراسة قد تراجعت نسبة القراءة بالفرنسية أيضا لا بسبب زيادة التعلق بالعربية وإنما بسبب تراجع القراءة عامة في ظل انتشار القنوات التلفزية والشابكة (الإنترنت) وتزايد مرفق اللهو من جهة، وبسبب الضعف في الفرنسية نفسها من جهة أخرى، ذلك أن الثنائية اللغوية كما هي مطبقة في تونس وسائر أقطار المغرب العربي وما ترتب عليها من ضعف الطلاب في اللغة القومية لا تعني بالمرّة تفوقهم في اللغة الفرنسية. وقد أطلق صاحب الدراسة نفسه على هذه الظاهرة مصطلح "الإعاقة الاجتماعية اللغوية".

(25) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع انظر : محمد المعموري وعبد اللطيف عبيد وسالم الغزالي: تأثير تعليم اللغات الأجنبية في تعلم اللغة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1983، 182 ص.

(26) انظر مثلا :

Alya Baffoun: " le rôle du langage dans le développement psychogénétique: Contribution à l'étude du choix de la langue d'enseignement", in Revue Tunisienne des Sciences Sociales, 1ère année, N° 32-33-34-35, 1973, pp11-42.

(27) المرجع نفسه، ص 35

(28) انظر مثلاً :

مديحة السفطي: التعليم الأجنبي في البلاد العربية : الازدواجية في النسق التعليمي وقضية الانتماء القومي، شؤون عربية، العدد 22، تونس ، كانون الأول - ديسمبر 1982م - صفر 1403 هـ، ص 13-26.

(29) محمد أحمد الزعبي: "ازدواجية اللغة ووحدة الثقافة في الجزائر" المستقبل العربي، العدد 40 ، يونيو - حزيران 1982 - ص 44 - 68.

(30) الطاهر لبيب : " العجز عن التعريب في مجتمع تابع"، المستقبل العربي، العدد 29، يوليو - تموز 1981، ص 20-26.

(31) عبد القادر الفاسي الفهري: "دعم اللغة العربية تعزيز للهوية القومية والتنمية المجتمعية"، دور الثقافة العربية في الحفاظ على الهوية، للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 2004 ، (300ص)، (ص 135-168)، ص 165.